المملكة المغربية

لجـــــنة حقـــــوق الطـــفل

الـــــــــدورة 67

جنيف 01-19 شتنبر 2014

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

رئيسة الوفد المغربي

جنيف، الأربعاء 03 ستنبر 2014

المملكة المغربية

السيدة رئيسة لجنة حقوق الطفل؛

السيدات والسادة الخبراء أعضاء لجنة حقوق الطفل؛

حضرات السيدات والسادة؛

أود في البداية أن أعبر عن سعادة وفد المملكة المغربية بالمشاركة في الحوار التفاعلي والبناء مع السيدات والسادة أعضاء اللجنة، بمناسبة فحص التقريرين الثالث والرابع برسم اتفاقية حقوق الطفل والتقرير الثاني برسم البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، من جهة، والتقرير الأولي المتعلق بالبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، من جهة ثانية، وذلك في إطار التفاعل المتواصل مع كافة آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها أساسا لجنة حقوق الطفل، التي نعتز بأن تفاعلنا معها قد بلغ اليوم مرحلة متقدمة في تقديم التقارير.

يأتي هذ الحوار في سياق يتميز على المستوى الدولي بتحقيق تقدم في تنفيذ مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل، وخاصة في غمرة تخليد الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد هذه الأخيرة. وبهذه المناسبة، يسعدنا أن نهنئ لجنتكم على الجهود المتواصلة من أجل تقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ مقتضيات الاتفاقية وبروتوكوليها لإنفاذ فعلي للحقوق التي تضمنها للأطفال، وكذا تفسير وتوضيح مقتضياتها، والتحديات والعوائق، من أجل احترام مقتضيات هذه الاتفاقية.

لا بد أولا من التنويه مسبقا بمبادرة اللجنة بتكريس يوم 24 شتنبر المقبل للتحدث مع الأطفال من 16 بلدا مختلفا، خلال أربع جلسات. وستشكل هذه المبادرة بلا شك مساهمة متميزة في إسماع أصوات الأطفال. وسنحرص على متابعة أشغال هذا اليوم، والتقاط ما سيصدر عنه من اقتراحات نابعة من الأطفال أنفسهم.

وفي السياق الوطني، عرفت المملكة، منذ مناقشة تقريرها الثاني بخصوص الاتفاقية سنة 2003، وتقريرها الأولي بموجب البروتوكول الأول سنة 2006، تطورات ومكتسبات في غاية الأهمية في مجالات حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الطفل. ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، التي أصبحت تعتبر من الممارسات الفضلى. وقد تميزت هذه التجربة بقراءة شجاعة لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجبر أضرار الضحايا، من خلال برامج ومشاريع محددة مع مراعاة مقاربة النوع وإيلاء عناية خاصة لأطفال الضحايا.

كما قامت المملكة بتقييم 50 سنة من التنمية وتحديد التقدم المحرز والمعيقات والسيناريوهات المستقبلية في مجالات التنمية البشرية. وفي هذا السياق، أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، والتي حددت الأهداف الرئيسية، ذات الصلة بالطفولة، وفق سياسة اجتماعية جديدة هدفها الرئيسي مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

وعملت المملكة على إصلاح تشريعاتها، خاصة منها مدونة الأسرة التي من مستجداتها المساواة بين الأحفاد الذكور والإناث في حق الإرث من الأجداد؛ والقانون الجنائي، سيما التعديلات التي مست المادة 475؛ وقانون الجنسية الذي أصبح يمنح الجنسية المغربية للطفل من أم مغربية وأب أجنبي؛ ومدونة الشغل التي تمنع تشغيل الأطفال دون سن 15؛ والقانون المتعلق بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراسيمه التطبيقية الذي يشمل مؤسسات التكفل بالأطفال في وضعيات مختلفة؛ والمرسوم المتعلق بمراجعة لائحة الأشغال الخطيرة الممنوعة على الأطفال أقل من 18 سنة. كما قامت الحكومة مؤخرا بوضع مشروع قانون حول العمال المنزليين، ومشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء يتضمن عدة تدابير حمائية خاصة بالطفلة.

المملكة المغربية

حضرات السيدات والسادة

على مستوى النهوض بحق الطفل في الصحة والحياة السليمة، قام المغرب بجهود مهمة في الحد من وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، من خلال تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية الإنجابية، ورعاية الأطفال حديثي الولادة، وتحسين جودة التكفل بالحمل والولادة، ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية، وتعميم التلقيح المجاني للأطفال؛ مما مكن من تحسين الوضع الصحي للأسر المغربية، وصحة الأم والطفل خاصة. ويتجلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات، أهمها تقليص نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة (من 1 إلى 12 شهر) من 26 وفاة من ألف ولادة حية خلال الفترة 1991/1987 إلى 7،1وفاة من ألف ولادة حية سنة 2011.

كما يعتبر الحق في التربية لجميع الأطفال من أكبر الأوراش الوطنية المرتبطة بتحديات توسيع العرض والنهوض بالجودة، ودعم التمدرس وتوفير الدعم المدرسي والبيداغوجي، وخاصة بالنسبة للتلاميذ في وضعية هشة، ومحاربة الهدر المدرسي.

وبفضل مختلف هذه الجهود المبذولة، تم تحسين مؤشرات التمدرس نذكر منها:

- انتقال معدل التمدرس بالتعليم الابتدائي من 90،5 بالمائة خلال سنتي 2008 و2009 إلى 96،6 بالمائة خلال سنتي 2011 و2012؛
- انتقال تغطية العالم القروي بالمؤسسات الإعدادية من 53،9 بالمائة إلى 57،5 بالمائة بين موسمي 2009/2008 و2012/2011، مع تسجيل ارتفاع نسبي في معدل تمدرس الفتيات بالتعليم الإعدادي بـ8،5بالمائة.

أما فيما يخص الحق في الحماية، فقد قام المغرب بجهود مهمة لتعزيز حماية الأطفال ضد الإهمال والعنف والاستغلال بكل أنواعه، وخاصة في تقديم مجموعة من الأجوبة والخدمات من طرف مختلف الفاعلين، ترتكز أساسا على الحماية القانونية وإنشاء هياكل القرب للاستماع والتوجيه والتكفل، وكذا

إنجاز برامج للوقاية، فضلا عن الحملات والأنشطة التحسيسية التي ركزت على قضايا كرامة الطفل وتوازن نموه الجسدي والنفسي المتوازن.

وفي هذ السياق برز جيل جديد من الخدمات، كخلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم، ووحدات التكفل المندمج بالأطفال والنساء ضحايا العنف في المستشفيات العمومية، ومصلحة محاربة الجريمة الإلكترونية، وخلايا الدعم النفسي للأطفال ضحايا العنف بالإدارة العامة للأمن الوطني، وخلايا الاستماع والوساطة بالمؤسسات التعليمية، ونقط ارتكاز محاربة تشغيل الأطفال بمفتشيات التشغيل، ووحدات حماية الطفولة، ومصلحة الإسعاف الاجتماعي المتنقل، وصندوق التكافل العائلي لحماية الأطفال أثناء الطلاق وضمان حاجياتهم الأساسية.

كما تم فتح ورش إصلاح منظومة مراكز الرعاية الاجتماعية، مع تخصيص محور خاص بمؤسسات استقبال الأطفال (الأطفال المتخلى عنهم، والأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال في وضعية صعبة على العموم). وقد تم في هذا الإطار، إنجاز تشخيص مؤسساتي وفق مقاربة تشاركية وتشاورية، كما تم إعداد مخطط لإصلاح منظومة المراكز الاجتماعية.

ولحماية الأطفال المهاجرين، شرعت الحكومة في وضع سياسة متكاملة في مجال الهجرة تستحضر المقاربة الإنسانية والحقوقية. وفي هذ السياق، تم إعداد مشاريع قوانين تهم الاتجار بالبشر واللجوء والهجرة، فضلا عن برامج أخرى نوعية لتوفير خدمات اجتماعية وتربوية للمهاجرين وأطفالهم.

حضرات السيدات والسادة

لتمكين النساء والطفلات، ومحاربة العنف الممارس ضدهن، بدأت الحكومة العمل بالخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في أفق المناصفة 2016/2012، والتي تضم عدة تدابير للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة، ومحاربة جميع أشكال العنف، وتحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات والحقوق.

وعلى مستوى الحق في المشاركة، تمكّن المغرب من ترسيخ إشراك الأطفال وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم في مجموعة من القضايا التي تعنيهم. ولا يسعنا، في هذا السياق، إلا أن نعتز بإحداث المغرب، سنة 1999، برلمانا للطفل تمكن، بفضل إشراف صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، وسفيرة النوايا الحسنة لليونيسكو، من أن يصبح مدرسة للتربية على الديمقراطية والمواطنة والمشاركة الفعلية للأطفال.

وفي مجال الحق في الترفيه، نسجل مشاركة الأطفال في برامج الاتصال المرئية والمسموعة، وإنجاز برامج إذاعية وتلفزية تربوية وترفيهية، إضافة إلى جهود مختلف الفاعلين في مجال توفير فضاءات للأطفال في دور الثقافة، والملاعب الرياضية، وتنظيم المخيمات الصيفية، والمهرجانات الوطنية للأطفال.

حضرات السيدات والسادة

تماشيا مع توصيات لجنة حقوق الطفل لسنة 2003، ومع الالتزامات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل المنعقدة ماي 2002، لاسيما إعلان وخطة العمل الدولية لبناء "عالم جدير بالأطفال" في أفق سنة 2015، انكب المغرب على إعداد خطة العمل الوطنية للطفولة مغرب جدير بأطفاله 2015/2006. وهي الخطة التي تبناها المجلس الحكومي في مارس 2006، وأعدت وفق مقاربة تشاركية ساهمت فيها مختلف القطاعات الحكومية المعنية والفعاليات الوطنية المهتمة بقضايا الطفولة، وكذا منظومة الأمم المتحدة بالمغرب، والأطفال أنفسهم. وفي هذ الصدد كانت ولا زالت مساهمة المرصد الوطني لحقوق الطفل نوعية في هذا المجال.

وقد تم في إطار هذه الخطة، إحداث لجنة وزارية خاصة بالطفل يترأسها الوزير الأول ؛ مما ساهم في تعزيز دور الخطة باعتبارها إطارا مرجعيا للسياسات العمومية وأداة للتنسيق بين القطاعات للنهوض بحقوق الطفل.

المملكة المغربية

في السياق ذاته، عمل المغرب سنة 2008 على إنجاز التقييم الأول للخطة بعد سنتين من اعتمادها ومناقشته مع مختلف الفاعلين خلال المؤتمر الوطني 12 لحقوق الطفل، وراجع مؤشرات تتبع الخطة سنة 2010، وقام سنة 2011 بتقييم نصف مرحلي، وناقش نتائجه مع مختلف الفاعلين المعنيين خلال المؤتمر الوطني 13 لحقوق الطفل. لقد مكّنت خطة العمل الوطنية للطفولة بلادنا من تحقيق مكتسبات مهمة في مجال النهوض بحق الطفل في الصحة والحياة السليمة، وحقه في النمو والتربية وحقه في المشاركة.

لقد شكل هذا التقييم ، الذي أنجزه المغرب لخطة العمل الوطنية للطفولة سنة 2011، مناسبة لتقييم الحصيلة وتحديد الرؤية المستقبلية، وهو التقييم الذي أبان عن محدودية المقاربة القطاعية في توفير حماية فعالة وناجعة لجميع الأطفال، وأوصى بأهمية إعطاء الأولوية لمحور الحماية في المرحلة الثانية لهذه الخطة.

وعمدت الحكومة، من خلال وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وبدعم من اليونيسيف، إلى إعطاء انطلاقة مسلسل تشاوري واسع لإعداد مشروع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة، مع بداية 2013 ، وشمل مختلف الفاعلين المعنيين، على المستويين المركزي والمحلي، والجمعيات والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين..

كما تم إشراك الأطفال أنفسهم في هذه المشاورات، عبر استشارة وطنية موسعة، وفق المحددات الدولية، أعطيت لهم خلالها الكلمة للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، وأخذها بعين الاعتبار في هذا المشروع الذي يهمهم بالدرجة الأولى. وقد كانت نتائج هذه المشاورات موضوع اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالطفل، برئاسة السيد رئيس الحكومة في يوليوز 2013 ثم في يناير 2014.

وقد توجت هذه المشاورات بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، بتعاون مع اليونيسيف في أبريل 2014 تحت شعار "الأطفال حاضرنا ومستقبلنا.. فلنحمهم"، والتي ركزت، إضافة لمكونات مشروع السياسة العمومية، على روافع للتنفيذ تتجلى في

الشراكة مع المجتمع المدني، وتقوية آليات التبليغ والإشعار، والتقائية برامج التعاون الدولي، والمسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وقد مثلت هذه المناظرة فرصة لتعبئة مختلف الفاعلين، من برلمانيين وقطاعات حكومية وممثلي القطاع الخاص وفاعلين إعلاميين وممثلي المنظمات الدولية والجمعيات العاملة في مجال الطفولة والمنتخبين المحليين، وكذا الأطفال.

وهكذا ستصبح للمغرب سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة تستهدف تقديم أجوبة حكومية ملائمة لحماية الأطفال ضد جميع أشكال العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال؛ بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وفق المقتضيات الدستورية الجديدة، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وأهداف البرنامج الحكومي 2016/2012.

كما تهدف هذه السياسة العمومية إلى إرساء أسس منظومة مندمجة لحماية الطفل تعزز الوقاية والحماية، وتستهدف الأطفال والأسر، وتضم عدة مستويات للتدخل مركزيا ومحليا. وتنبني على خمسة محاور استراتيجية:

- تعزيز الإطار القانوني لحماية الطفل وتقوية فعاليته؛
- وضع معايير للخدمات والممارسات؛
- وضع أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة؛
- النهوض بالقيم الاجتماعية الحامية لحقوق الطفل؛
- وضع منظومات للمعلومات فعالة وموحدة للتتبع والتقييم المنتظم.

حضرات السيدات والسادة

في إطار اختيارها التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، واصلت المملكة المغربية انخراطها في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان عامة، وبحقوق الطفل خاصة،

نذكر منها الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين وبروتوكولها الاختياري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة "عبر الوطنية"، الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خصوصا النساء والأطفال، فضلا عن توقيعها على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل سنة 2012. كما واصلت تفاعلها مع كل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وهكذا حرص على تحسين وتيرة تقديم التقارير الدورية لهيئات المعاهدات، والتجاوب مع توصياتها، والانفتاح على الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، حيث استقبل منذ بداية الألفية تسع منها في إطار زيارات ميدانية. ومن هذه الزيارات في علاقة مباشرة بموضوع حوارنا، نذكر بزيارة فريق العمل المعني بمناهضة التمييز ضد المرأة في التشريع والواقع (فبراير 2012)، والمقررة الخاصة حول الإتجار بالبشر، خصوصا النساء والأطفال (يونيو 2013).

وقد استطاعت المملكة تأمين هذا الانسجام في التفاعل مع تلك الآليات بفضل إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان سنة 2011، وفق نفس التوجه الذي اقترحته المفوضة السامية لحقوق الإنسان في إطار تعزيز نظام هيآت المعاهدات. وقد مكّنت هذه الآلية من التوفر على خطة استراتيجية شمولية خاصة بمتابعة تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بالمرأة والطفل.

كما انخرط المغرب في الانضمام إلى مجموعة من اتفاقيات مجلس أوروبا. وفي علاقة مباشرة بحقوق الطفل، انضمت المملكة في 2013 إلى ثلاث اتفاقيات لمجلس أوروبا تتعلق على التوالي بالاتفاقية الخاصة بحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسي (لانزروت)، والاتفاقية المتعلقة بممارسة حقوق الطفل، والاتفاقية بشأن العلاقات الشخصية للطفل.

المملكة المغربية

حضرات السيدات والسادة

إن هذا المسار الواسع من الإصلاحات التراكمية، الذي انخرطت فيه المملكة، قد مكّن من توطيد الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وفي تقوية البناء الديمقراطي، ضمن فلسفة إصلاحية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس تنبني على التدرج والاستدامة.

وقد شكل الدستور الجديد للمملكة لسنة 2011 قفزة نوعية في هذا المسار، حيث تضمن ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة كل أشكال التمييز، والعمل على تحقيق المناصفة بين الجنسين، وإحداث هيآت دستورية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، منها أساسا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة، انسجاما مع توصيات لجنتكم في 2003، بالإضافة إلى هيآت جديدة يعهد لها بالنهوض بحقوق فئات مجتمعية، منها أساسا الطفل والمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي مجال الطفولة، ارتقى الدستور بحقوق الطفل في الحماية وجعلها حقوقا دستورية، وتأكيده على مسعى "...**الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية**".

وفي إطار تفعيل مقتضيات الدستور في هذا المجال، قامت الحكومة بإعداد مشروعي قانون، يتعلق الأول بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والثاني بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز. وقد تم إعداد هذين المشروعين بشكل تشاركي مع فعاليات المجتمع المدني والخبراء وكل المتدخلين.

حضرات السيدات والسادة

انسجاما مع مقتضيات الدستور أيضا، تم إطلاق ورش إصلاح منظومة العدالة الذي خصص حيزا مهما لعدالة الأحداث وقضاء الأسرة وضمان المحاكمة العادلة، في إطار حوار وطني أشرفت عليه لجنة عليا تم تنصيبها من طرف جلالة الملك وعكست في تركيبتها المقاربة التشاركية التي اعتمدتها المملكة المغربية في عدة أوراش. وفي هذا الإطار يجري حاليا إصلاح المنظومة الجنائية، وفق المزيد من الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما حدد الدستور الجديد أدوارا ومسؤوليات خاصة للمنظمات غير الحكومية، في إطار تصور متميز للديمقراطية التشاركية. وفعلا، أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكا حقيقيا واستراتيجيا للفاعلين العموميين.

وفي هذا السياق، ولتفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة، تم تنظيم حوار وطني واسع، تمخضت عنه توصيات واقتراحات شملت الجانب التشريعي والتنظيمي والإجرائي ووضع قواعد مشتركة للحكامة والديموقراطية التشاركية، بغية تأمين مشاركة فعلية للمنظمات غير الحكومية في المباردة التشريعية وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

وأود بهذه المناسبة أن أحيي جميع الجمعيات المغربية، وشركائها في إطار شبكات وائتلافات، على التقارير الموازية التي أعدتها، وأؤكد حرصنا على مراعاة الاقتراحات الوجيهة التي تضمنتها هذه التقارير.

حضرات السيدات والسادة

إذا كانت صدمة العالم تتجدد كل يوم، وهو يشاهد الكثير من الأطفال الأبرياء، بحكم البيئة الجغرافية التي ولدوا فيها، يزجّ بهم قسرا في بؤر النزاع والصراعات المسلحة، وما قد يستتبع ذلك من تجنيد أو حصار ظالم أو نفي وتشريد، فيؤخذون إلى الموت من دون خيار أو يتعرضوا لإصابات، سواء نفسية أو جسدية، تصاحبهم آثارها السيئة والمدمرة أحيانا مدى الحياة، بدل أن يستمتعوا بطفولتهم، وحقهم في الحياة والحماية والتعلم، فإن المغرب، الذي يعتبر الخدمة العسكرية غير إجبارية لا تشمل الأطفال

ولا يلجها إلا الراشدون، يجدد دعوته لكافة أصحاب الضمائر الحية إلى العمل المشترك والجماعي، وبشكل مستعجل، من أجل وضع حد لمختلف هذه المآسي المترتبة عن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

حضرات السيدات والسادة

إن المملكة المغربية لتعتز بتعاونها مع لجنة حقوق الطفل، وهي اللجنة التي سيظل الحوار معها فرصة للاستفادة من خبراتها المتراكمة. ومما لا شك فيه أن الحوار معكم، خلال هذه الجلسات، سيساهم في تعميق التفكير وتوسيع الآفاق من أجل تعزيز مواصلة السلطات العمومية لجهودها في مجال حماية حقوق الطفل والنهوض بها، ومساعدتها على رفع التحديات.

إن المملكة المغربية إذ تواصل انخراطها في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الطفل، فإنها تعتبر تكثيف التفاعل وتوطيد التعاون الدولي وتقاسم التجارب والخبرات في هذا المجال هو النهج السليم لترسيخ مبادئ ومقومات المصلحة الفضلى للطفل في السياسات والبرامج الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.